



صناديق الاستثمار

مينا



نمين

المادة التوعوية الخاصة بصناديق الاستثمار

لا تُعدّ هذه المادة بديلًا لأحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، وعند وجود أي تعارض بين ما ورد في هذا الدليل وأحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، تكون المرجعية للنظام ولوائحه التنفيذية. ولما كانت اللوائح التنفيذية الصادرة عن الهيئة تخضع للتحديث المستمر، فإنه يجب الاعتماد دائمًا على اللوائح المنشورة في الموقع الإلكتروني للهيئة.

أهداف صناديق الاستثمار

بشكل عام يمكن تصنيف أهداف الصناديق الاستثمارية العامة والخاصة إلى ما يلي:

- 1- صندوق دخل:** صندوق هدفه الأساسي الاستثمار في أصول لها سجلّ متميز من التوزيعات النقدية.
- 2- صندوق نمو:** صندوق هدفه الأساسي الاستثمار في أصول متوقع أن ترتفع قيمتها السوقية خلال فترة الاستثمار بها؛ إذ يعتمد الصندوق في أدائه اعتمادًا رئيسًا على تحقيق الأرباح الرأسمالية، ولا يُعدّ دخل التوزيعات عامًا مهماً.
- 3- صندوق متوازن:** صندوق يحقق أهدافه الاستثمارية بالجمع بين تنمية رأس المال وتحقيق الدخل.

أنواع الصناديق من حيث طبيعتها

يوجد نوعان من الصناديق الاستثمارية العامة والخاصة:

- 1- صندوق استثماري مفتوح:** صندوق استثمار ذو رأس مال متغير، تزداد وحداته بطرح وحدات جديدة أو تنقص باسترداد مالكي الوحدات لبعض وحداتهم



تعريف صناديق الاستثمار

صندوق الاستثمار هو برنامج استثمار مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه للمشاركة جماعيًا في أرباح البرنامج، ويديره مدير الصندوق مقابل رسوم محددة، واستنادًا إلى ما تتضمنه شروط وأحكام الصندوق ومستنداته من سياسات الاستثمار وممارساته، يستثمر مدير الصندوق في مجموعة من الأوراق المالية والأصول المختارة وفقًا للأسس ومعايير محددة في سبيل تحقيق أهداف الصندوق الاستثمارية.

أنواع الصناديق من حيث الطرح



1- صندوق عام: هو صندوق استثمار مؤسس في المملكة، ويمكن طرح وحداته من قبل مدير الصندوق على مستثمرين في المملكة، وفقاً لأحكام الباب الرابع من لائحة صناديق الاستثمار بأي طريقة غير الطرح الخاص.

2- صندوق خاص: هو صندوق استثمار مؤسس في المملكة وليس صندوقاً عاماً، ويمكن طرح وحداته على مستثمرين في المملكة وفقاً لأحكام الباب الخامس من لائحة صناديق الاستثمار.

3- صندوق أجنبي: هو صندوق استثمار مؤسس خارج المملكة، تُطرح وحداته طرّاً خاصّاً على مستثمرين في المملكة وفقاً لأحكام الباب السادس من لائحة صناديق الاستثمار.

أو كلها، ويحق للمالكي الوحدات في هذا الصندوق استرداد قيم وحداتهم فيه وفقاً لصادفي قيمتها في أيام التعامل الموضحة في شروط الصندوق وأحكامه (ومذكرة معلومات الصندوق العام) وفقاً للائحة صناديق الاستثمار.

ومن ذلك - على سبيل المثال وليس الحصر-: (صناديق الأسهم، وصناديق أسواق النقد، وصناديق أدوات الدين).

2- صندوق استثماري مغلق (مقفل): أي صندوق استثمار لا يكون صندوق استثمار مفتوح، بل يكون غالباً ذا رأس مال محدد، ولا يُسمح فيه باسترداد الوحدات إلا عند نهاية مدة الصندوق المفصّل عنها في شروط وأحكام الصندوق، أو عند بيع الوحدات لمستثمرين آخرين، ويجوز لصناديق الاستثمار المغلقة زيادة رأس مالها بالدعوة إلى الاشتراك في الصندوق إذا كانت شروط وأحكام الصندوق تبيّن ذلك.

ومن ذلك - على سبيل المثال لا الحصر-: (صناديق الاستثمار العقارية، وصناديق حماية رأس المال).



تصنيفات الصناديق من حيث طبيعة الأصول المكونة لها:

تصنّف الصناديق من حيث طبيعة الأصول المكونة لمحفظةها الاستثمارية إلى:

1- صناديق الأسهم:

هي صناديق تستثمر بصفة رئيسة في أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية سواء أكانت محلية أم دولية أم إقليمية.

2- صناديق أسواق النقد:

صندوق استثمار يتمثل هدفه الوحيد في الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل وصفقات سوق النقد وفقًا للائحة صناديق الاستثمار.

3- صناديق أدوات الدين:

هي صناديق تستثمر في

أدوات الدين مثل الصكوك والسندات التي تُصدرها الشركات والجهات الحكومية وشبه الحكومية أو أيّ جهة أخرى يحقّ لها إصدار أيّ نوع من أدوات الدين.

4- الصناديق المتعددة الأصول: هي صناديق تستثمر في عدة أنواع من الأصول، مثل الأسهم والسندات والصكوك وصفقات أسواق النقد ووحدات الصناديق الاستثمارية الأخرى.

5- الصناديق القابضة: هي صناديق استثمارية هدفها الاستثماري الرئيس استثمار جميع أصولها في صناديق استثمارية أخرى.

6 الصناديق المغذية: صناديق استثمار هدفها الاستثماري الرئيس استثمار جميع أصولها في صندوق استثمار آخر.

7- الصناديق المتوازنة: هي صناديق استثمارية تجمع في أصولها بين الأسهم والسندات، وتخصص جزءًا من استثماراتها لأدوات المالية قصيرة الأجل.

8- صناديق الاستثمار العقارية المقفلة: برنامج استثمار عقاري مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه للمشاركة جماعيا في أرباح البرنامج ، ويديره مدير



مميزات صناديق الاستثمار

يتطلب الاستثمار المباشر في الأوراق المالية القدرة على التحليل الأساسي والإلمام بالمخاطر المرتبطة بالأوراق المالية، ولا تتوافر هذه المهارات إلا لدى شريحة محدودة من المستثمرين، وبالنسبة للمستثمر الذي تتمثل رغبته في الحصول على أقصى قدر من العوائد، في ظل عدم تفرغه لمتابعة تطورات السوق وقدرته على التحليل المالي وحضور جمعيات الشركات، فإن تكليف شخص مرخص بإدارة محفظته الاستثمارية هو الخيار المناسب، ويكون التكليف إما بتوقيع عقد لإدارة محفظته الخاصة (Discretionary Portfolio Management Services) وإما عن طريق الاشتراك في وحدات الصناديق الاستثمارية التي تتميز بالآتي:

الصندوق مقابل رسوم محددة. وتعمل هذه الصناديق وفقًا للأغراض الآتية:

- التطوير الأولي ثم البيع.
- التطوير الإنشائي ثم البيع.
- التطوير الأولي أو الإنشائي بهدف الإيجار مدة زمنية محددة ثم البيع.

9- صندوق المؤشر المتداول: صندوق مؤشر تُتداول وحداته في السوق أو سوق أوراق مالية أخرى معتمدة من قبل الهيئة.

10- صندوق المؤشر: صندوق استثمار يتمثل هدفه الاستثماري الرئيس في تتبع أداء مؤشر محدد.

11- الصناديق العقارية المتداولة: صناديق استثمار عقارية مطروحة طرًا عامًا تُتداول وحداتها في السوق المالية السعودية، ويتمثل هدفها الاستثماري في الاستثمار في عقارات مطورة تطويرًا إنشائيًا، قابلة لتحقيق دخل دوري وإيجاري، وتوزع نسبة محددة من صافي أرباح الصندوق نقدًا على مالكي الوحدات في هذا الصندوق خلال فترة عمله، وذلك بشكل سنوي بحد أدنى.

الإدارة المهنية: إنّ الميزة الأساسية للاستثمار في الصندوق هي الاستفادة من خبرة مدير الصندوق ومعرفته باتخاذ القرارات الاستثمارية؛ ذلك أن الأصل أن تتسم طبيعة عمل مديري الصناديق بتفرغهم التام لمتابعة تطورات السوق والاقتصاد وفهم المعطيات وتفاذي المخاطر المحتملة، ويدير الصندوق فريق مدعوم بالخبرة الواسعة في التحليل والإلمام بمُحدّدات الربح والخسارة والمخاطر المرتبطة بالاستثمار، بالإضافة إلى الأبحاث الواسعة النطاق لاختيار الاستثمارات التي تناسب أهداف الصندوق، ومع تغير الظروف الاقتصادية، يعيد مدير الصندوق تخصيص استثمارات الصندوق، لضمان استمراره في تحقيق أهدافه، بما يتوافق مع شروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات أو مستندات الطرح الخاصة بالصندوق، وذلك بحسب نوع الصندوق الاستثماري.

تنويع الاستثمار بأقل تكلفة وتقليل المخاطر: محفظة الاستثمار المتنوعة الأصول (مثل الأسهم والسندات وأوراق النقد) تكون أقل عرضة للمخاطر مقارنةً بالمخاطر التي قد تنشأ من الاستثمار في نوع

واحد من الأصول (أسهم فقط على سبيل المثال). وهكذا تمنح صناديق الاستثمار المستثمر الفرد إمكانية تنويع استثماراته بتكلفة أقل نسبيًا من الاستثمار والتنويع المباشر؛ إذ إنها تقدم إلى المستثمر فرصة الاستثمار في أنواع مختلفة من الأصول ضمن وعاء مشترك تتوزع فيه الأتعاب بشكل نسبي بين حاملي الوحدات، كذلك تتيح صناديق الاستثمار إمكانية توزيع الاستثمارات عبر نطاق أوسع من المناطق الجغرافية والقطاعات المختلفة، وذلك تجنبًا لمخاطر تركيز الأصول والاستفادة من تباين العوائد.

السيولة: تتيح الصناديق الاستثمارية المفتوحة استرداد كل الاستثمار الخاص بالمستثمر أو جزء منه في أي وقت يرغب فيه، وذلك بحسب أيام التعامل المحددة في شروط وأحكام الصندوق ومستنداته.

نسبة التخصيص من الاكتتابات: تتميز صناديق الاستثمار بنسبة تخصيص أعلى من الطروح الأولية (الاكتتابات) مقارنةً بالمستثمرين الأفراد، مما يمكنها من الحصول على أكبر عدد من الأسهم المطروحة طرْحاً أولياً.

الاستثمار في السوق الموازية: يحق لصناديق

الاستثمار المشاركة في السوق الموازية (نمو) في حين لا يُسمح للمستثمر الفرد بذلك إلا وفق شروط خاصة بيّنتها قواعد التسجيل والإدراج في السوق الموازية.

حوكمة الصناديق:

تطبيقاً لمبدأ الحوكمة، يشرف على كل صندوق عام مجلس إدارة معين من قبل مدير الصندوق، ويجتمع مجلس إدارة كل صندوق مرتين سنويًا على الأقل مع لجنة المطابقة والالتزام لدى مدير الصندوق أو مسؤول المطابقة والالتزام لديه لمراجعة التزام الصندوق بجميع القوانين والأنظمة واللوائح ذات العلاقة، ويشمل ذلك - على سبيل المثال وليس الحصر- التأكد من قيام مدير الصندوق بمسؤولياته بما يحقق مصلحة مالكي الوحدات وفقًا لأحكام لائحة صناديق الاستثمار وشروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات. وتجدر الإشارة إلى أنه يجب أن لا يقل عدد أعضاء مجلس إدارة الصندوق عن ثلاثة أعضاء، وأن لا يقل عدد أعضاء مجلس إدارة الصندوق المستقلين عن عضوين،

أو ثلث العدد الإجمالي لأعضاء المجلس، أيهما أكثر، ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بالاستقلالية التامة عن مدير الصندوق، بما يمكنهم من الإشراف على الصندوق والموافقة على العقود والقرارات، وغيرها من المهام المرتبطة بسير عمل الصندوق بكل حيادية وإنصاف.

العوامل المؤثرة في اختيار الصندوق

ينبغي للمستثمر عند اختيار الصندوق الاستثماري مراعاة عدد من العوامل، منها:

التنوع والهدف من الاستثمار: هنالك العديد من الصناديق الاستثمارية المتاحة للمستثمرين التي تستثمر في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية (أسهم/سندات/صكوك/مرابحاث... إلخ) والأسواق المالية (سوق محلي/خليجي/عربي/ دولي... إلخ). وينبغي للمستثمر اختيار نوع الورقة المالية والسوق اللذين يمكنانه من تحقيق أهدافه الاستثمارية، سواء أكانت تحقيق نمو في رأس المال أم تحقيق دخل مستمر أم المحافظة على رأس المال.

مرونة الاشتراك والاسترداد: تتيح صناديق الاستثمار

المفتوحة للمستثمرين إمكانية الاشتراك والاسترداد بشكل دوري (يومي/أسبوعي/شهري) بحسب شروط وأحكام كل صندوق، في حين لا تتيح الصناديق المغلقة للمستثمرين تلك الميزة، بل يُفترض أن يحتفظ المستثمر باستثماراته في الصندوق حتى نهاية مدته المذكورة في شروط وأحكام الصندوق.

المخاطر: تختلف درجة مخاطر الصناديق بحسب طبيعة استثماراتها، لذلك ينبغي للمستثمر مراعاة حجم المخاطر التي تلائمه وتناسب أهدافه الاستثمارية، والاطلاع على المخاطر المذكورة في شروط وأحكام الصندوق أو مذكرة المعلومات أو ملخص المعلومات الرئيسية (بحسب نوع الصندوق)، بالإضافة إلى الرجوع إلى مستشاره قبل الاستثمار.

الأتعاب: يتطلب تشغيل صناديق الاستثمار وإدارتها دفع مجموعة من المصاريف إما لمدير الصندوق وإما لأطراف أخرى وذلك بحسب ما تتضمنه شروط وأحكام الصندوق ومستنداته، وتتضمن شروط وأحكام الصندوق بيانًا بجميع المدفوعات من أصول

الصندوق وطريقة احتسابها وتوقيت دفعها، وبيانات بتفاصيل مقابل الصفقات المفروضة على الاشتراك والاسترداد ونقل الملكية، بالإضافة إلى بيان أي ترتيبات عمولة خاصة يبرمها مدير الصندوق، وبطبيعة الحال، تؤثر هذه المصاريف في معدل العائد المحقق، لذا يُنصح المستثمر بالاطلاع على الرسوم ومقابل الخدمات والعمولات وأتعاب الإدارة في شروط وأحكام الصندوق ومستنداته مع الاطلاع على نسبة الأتعاب الإجمالية للسنة المعنية إلى متوسط صافي قيمة أصول الصندوق العام وذلك ضمن التقرير السنوي.



كيف تكون ملماً بصناديق الاستثمار؟



هنالك العديد من المعلومات المتوافرة عن صناديق الاستثمار وهي متاحة في كل من موقع هيئة السوق المالية وموقع شركة السوق المالية السعودية (تداول) والمواقع الإلكترونية لمديري الصناديق، وبإمكان مالكي الوحدات ومالكي الوحدات المحتملين الاطلاع على نسخة محدّثة من شروط وأحكام الصندوق ومستنداته للصناديق العامة التي وافقت الهيئة على تأسيسها وطرح وحداتها في كل من الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية (تداول).

أيضاً بإمكان مالكي الوحدات الاطلاع على العديد من الإفصاحات المتعلقة بالصناديق العامة في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق وكذلك الموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول)، ومنها :

- أسعار وحدات الصناديق وأداؤها.
- التقارير:

يجب على مدير الصندوق تزويد مالكي الوحدات بتقارير دورية (سنوية/أولية). وتُستخدم تقارير الصندوق لتوفير المعلومات ذات العلاقة بشكل دوري عن صندوق الاستثمار لتمكن مالكي الوحدات من تقييم أدائه. وتنقسم التقارير إلى ما يلي:

التقارير السنوية: تتضمن القوائم المالية السنوية المراجعة، وتشتمل -على سبيل المثال وليس الحصر- على معلومات عن أداء الصندوق ومقابل الخدمات والعمولات والأتعاب التي تحمّلها صندوق الاستثمار على مدار العام، بالإضافة إلى الإفصاح عن أي تغييرات جوهرية حدثت خال الفترة وأثرت في أداء الصندوق.

التقارير الأولية: تتضمن القوائم المالية الأولية المفحوصة، وتشتمل -على سبيل المثال وليس الحصر- على تقرير عن أداء صندوق الاستثمار خال الفترة وتفصيل أي تغييرات حدثت على شروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات (بالنسبة إلى الصندوق العام) أو مستندات الصندوق (بالنسبة إلى الصندوق الخاص) خال الفترة.

• الإعلان في الموقع الإلكتروني للسوق أو الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق

عن أي أحداث أو تغييرات متعلقة بالصندوق، ومن ذلك
-على سبيل المثال وليس الحصر: إعلان توزيع أرباح
الصندوق العام على مالكي الوحدات، وإعلان الدعوة
للتجمع مالكي وحدات الصندوق العام.

• في نهاية كل ربع سنة، يفصح عن المعلومات الآتية على الأقل (وذلك فيما يتعلق بالصندوق العام):

1. قائمة بأسماء ونسب المصيرين الذين تشكل
أسهمهم أكبر عشرة استثمارات في محفظة
الصندوق كما هي في أول يوم من الربع المعني.
2. نسبة الأتعاب الإجمالية للربع المعني إلى متوسط
صافي قيمة أصول الصندوق.
3. مبالغ الأرباح الموزعة في الربع المعني ونسبتها
إلى السعر الأولي للوحدة (إن وُجدت).
4. قيمة ونسبة استثمار مدير الصندوق من صافي
قيمة أصول الصندوق في نهاية الربع المعني.
5. مبلغ ونسبة مصاريف التعامل للربع المعني إلى

متوسط قيمة صافي أصول الصندوق العام.

6. معايير قياس المخاطر ومؤشراته.
7. معايير أداء الصندوق ومؤشراته.
8. نسبة الاقتراض من قيمة صافي أصول الصندوق
في نهاية الربع المعني.

• وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه من إفصاحات تشمل مالكي الوحدات المحتملين ومالكي الوحدات الحاليين، يزود مدير الصندوق مالكي الوحدات الحاليين بالبيانات التالية:

1. صافي قيمة أصول الوحدات التي يمتلكها مالك
الوحدات وسجل صفقاته في وحدات الصندوق
العام خلال (15) يومًا من كل صفقة في وحدات
الصندوق العام يقوم بها مالك الوحدات.
2. بيان سنوي يلخص صفقات مالك الوحدات في وحدات
الصندوق العام على مدار السنة المالية خال (30) يومًا
من نهاية السنة المالية، ويتضمن البيان السنوي
الأرباح الموزعة وإجمالي مقابل الخدمات والمصاريف
والأتعاب المخصومة من مالك الوحدات، بالإضافة
إلى تفاصيل لجميع مخالفات قيود الاستثمار.

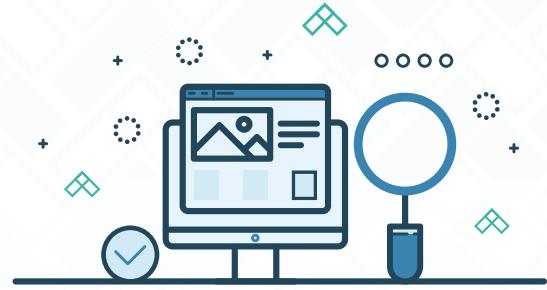
الصندوق، ومدته، وعملته، ومقابل الخدمات والعمولات والأتعاب، بالإضافة إلى سياسة التوزيع (حيثما ينطبق).

2. مذكرة المعلومات

تتضمن مذكرة المعلومات جميع المعلومات الضرورية لتمكين مالكي الوحدات المحتملين من اتخاذ قرار مدروس ومبني على معلومات كافية بخصوص الاستثمار المطروح عليهم، وتحتوي - على سبيل المثال وليس الحصر- على سياسات الاستثمار وممارساته، والمخاطر الرئيسية للاستثمار في الصندوق، والتقييم والتسعير، بالإضافة إلى بند معلومات عامة يتضمن -على سبيل المثال وليس الحصر- توضيح الفئة المستهدفة للاستثمار، وبيان يتعلق بسياسة توزيع الأرباح، وبيان يوضح الأداء السابق للصندوق مع المقارنة بأداء المؤشر الاسترشادي على مدار السنوات الخمس الماضية أو منذ التأسيس (حيثما ينطبق).

3. ملخص المعلومات الرئيسية:

يتضمن ملخص المعلومات الرئيسية المعلومات المتعلقة بخصائص صندوق الاستثمار لمساعدة مالكي الوحدات ومالكي الوحدات المحتملين على



محتويات المستندات الخاصة بالصندوق

يلتزم مدير الصندوق بتوفير المستندات الخاصة بكل صندوق، وهي تحتوي على معلومات تفصيلية تساعد المستثمر على اختيار الصندوق الذي يحقق أهدافه الاستثمارية، وتشتمل مستندات الصندوق على كل من :

1. شروط وأحكام الصندوق

تتضمن شروط وأحكام الصندوق العام الأسس التي سيدخل مالكو الوحدات المحتملون بناءً عليها في علاقات تعاقدية مع مدير الصندوق فيما يتعلق بالاستثمار المطروح عليهم، وتوضح شروط وأحكام الصندوق - على سبيل المثال وليس الحصر- أهداف

وفي ما يأتي بعض الجوانب التي يُفترض بالمستثمرين مراعاتها أثناء إكمال طلب الاشتراك أو الاسترداد:

رسوم الاشتراك والاسترداد تختلف من صندوق لآخر. بعض الصناديق تفرض رسومًا في حالة الاسترداد المبكر خال شهر من تاريخ الاشتراك في الصندوق. بعض الصناديق الاستثمارية لديها حد أدنى للاشتراك والاسترداد والرصيد المتبقي. في الغالب تُقبَل طلبات الاشتراك والاسترداد في أي يوم عمل، ما لم تنص شروط وأحكام الصندوق ومذكرة معلومات الصندوق العام على غير ذلك. يكون هناك موعد نهائي لتقديم طلبات الاشتراك والاسترداد مفصّل عنه في شروط وأحكام الصندوق ومذكرة معلومات الصندوق العام، وذلك لتحديد يوم التعامل الذي ستنفذ فيه تلك الطلبات. في الغالب لكل صندوق استثمار يوما تعامل على الأقل في كل أسبوع ما لم تنص شروط وأحكام الصندوق (ومذكرة معلومات الصندوق العام) على غير ذلك، وتنقذ طلبات الاشتراك والاسترداد بسعر

- فهم طبيعة صندوق الاستثمار والمخاطر المرتبطة بالاستثمار فيه بشكل معقول؛ لتمكينهم من اتخاذ قرار استثماري مدروس ومبني على معلومات كافية، ويتضمن الملخص - على سبيل المثال وليس الحصر- المعلومات الرئيسية حول صندوق الاستثمار، والمخاطر المرتبطة بالاستثمارات، بالإضافة إلى البيانات السابقة المتعلقة بأداء صندوق الاستثمار وفقًا لما ورد في مذكرة المعلومات.

توضيح آلية الاشتراكات والاستردادات في صناديق الاستثمار العامة:

- قبل أن يباشر المُستثمر عملية الاشتراك في صندوق استثمار، يُنصح أولاً بأن يحدد أهدافه الاستثمارية، ثم يختار صندوقًا استثماريًا يناسب أهدافه، وبعد ذلك يفتح حسابًا استثماريًا لدى الشركة المالية المُصدرة لوحدات الصندوق، يتلو ذلك قراءة شروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات للصندوق العام، ومن ثم يكمل النماذج المتعلقة بالاشتراك أو الاسترداد.



هل صناديق الاستثمار آمنة أو مضمونة؟

كأي استثمار آخر، تتعرض صناديق الاستثمار لعدة أنواع من المخاطر، لذا لا يمكن القول بأن صناديق الاستثمار آمنة أو مضمونة؛ وذلك لأن قيمة الوحدات يمكن أن ترتفع أو تنخفض وفقاً لطبيعة استثمارات الصندوق وظروف الأسواق المستثمر فيها.

دور (هيئة السوق المالية):

هيئة السوق المالية هي الجهة التنظيمية والرقابية فيما يتعلق بصناديق الاستثمار والتأكد من التزامها باللوائح والأنظمة ذات العلاقة، وتتولى الهيئة التأكد من الإفصاحات اللازمة لتمكين المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري، بالإضافة إلى تلقي الشكاوى.

الوحدة المحتسب عند نقطة التقويم التالية للموعد النهائي لتقديم طلبات الاشتراك والاسترداد.

- تكون الوحدات المشترك بها ملكاً لمالك الوحدات المحتمل عند تنفيذ طلب الاشتراك في يوم التعامل التالي للموعد النهائي لتقديم طلبات الاشتراك والاسترداد.

- عند تنفيذ طلب الاسترداد، يجب على مدير الصندوق دفع عوائد الاسترداد لمالك الوحدة قبل موعد إقفال العمل في اليوم الخامس التالي لنقطة التقويم التي حُدد عندها سعر الاسترداد بحد أقصى، ما لم تنص شروط وأحكام الصندوق (ومذكرة معلومات الصندوق العام) على غير ذلك.

- لكل صندوق عملة يعتمد عليها عند الاشتراك والاسترداد، ويمكن لمدير الصندوق قبول اشتراكات بعملة مختلفة وتحويلها إلى عملة الصندوق بحسب الإجراءات المفصّل عنها في شروط وأحكام الصندوق.



لمزيد من المعلومات



مقر هيئة السوق المالية - طريق الملك فهد
ص.ب ٨٧١٧١ - الرياض ١١٦٤٢



+966 11 205 3000



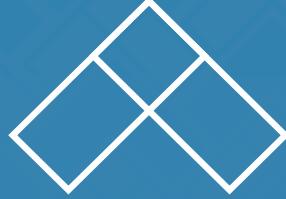
ask@thameen.org.sa



thameen.org.sa

إخلاء مسؤولية

«تُعدُّ جميع المعلومات الواردة في هذا الكتيب معلومات عامة إرشادية فقط، ولا تقدم هيئة السوق المالية أي إقرارات، أو ضمانات على دقة هذه المعلومات، أو صحتها، ولا تتحمل هيئة السوق المالية -بأي حال من الأحوال- أي مسؤولية، بما في ذلك أي خسائر أو أضرار، تنتج عن استخدام هذه المعلومات، ويجب على من يستخدم المعلومات الواردة في هذا الكتيب، اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة، والتأكد من المعلومات من مصادرها، قبل استخدامها».



هيئة السوق المالية
Capital Market Authority



    thameensa
thameen.org.sa